الأمم المتحدة

A/C.2/62/L.2

الجمعية العامة

Distr.: Limited
16 October 2007
Arabic
Original: English

الدورة الثانية والستون
اللجنة الثانية
البند ٥٢ (ج) من جدول الأعمال
المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي:
أزمة الديون الخارجية والتنمية

باكستان:* مشروع قرار

أزمة الديون الخارجية والتنمية

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراراتها ٢٠٣/٥٨ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، و ٢٢٣/٥٩ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، و ١٨٧/٦٠ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، و ١٨٨/٦١ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، بشأن أزمة الديون الخارجية والتنمية،

وإذ تشير أيضا إلى المؤتمر الدولي لتمويل التنمية ووثيقته الختامية[(١)] التي تسلم بأن التمويل بديون يمكن تحملها عنصر مهم لحشد الموارد للاستثمار العام والخاص،

وإذ تشير كذلك إلى إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية المعتمد في ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠[(٢)]،

* باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الأعضاء في مجموعة الـ ٧٧ والصين.

(١) تقرير المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، مونتيري، المكسيك، ١٨-٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.02.II.A.7)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق.

(٢) انظر القرار ٥٥/٢.

171007 171007 07-54379 (A)

وإذ تشير إلى نتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥[٣]،

وإذ تشير أيضا إلى قرارها ٦٠/٢٦٥ المؤرخ ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٦ بشأن متابعة النتائج المتعلقة بالتنمية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، بما يشمل الأهداف الإنمائية للألفية وغيرها من الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا،

وإذ تشير كذلك إلى قرارها ٥٧/٢٧٠ باء المؤرخ ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٣،

وإذ يساورها القلق لأن العديد من البلدان النامية ما زالت تواجه صعوبات في إيجاد حل دائم للوفاء بالتزاماتها بشأن خدمة ديونها الخارجية، مما ينعكس سلبا على تنميتها المستدامة، وذلك على الرغم من تحسن حالة الدين الخارجي لبعض البلدان النامية إلى حد ما؛

وإذ تسلم بنجاح المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون والمبادرة المتعددة الأطراف لتخفيف عبء الدين في تمكين البلدان الفقيرة المثقلة بالديون من زيادة نفقاتها على الخدمات الصحية والتعليمية وغيرها من الخدمات الاجتماعية، وإذ يساورها القلق في الوقت نفسه لأن المبادرتين قد لا تتيحان موارد كافية لتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية، وإذ تشدد في هذا الصدد على ضرورة ضمان أن يكون تخفيف عبء الديون مصدرا إضافيا للتمويل لا بديلا عن المصادر الأخرى،

وإذ تؤكد أهمية التصدي للتحديات التي تواجهها البلدان الفقيرة المثقلة بالديون التي تعترضها صعوبات في بلوغ نقطة الإنجاز في إطار المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، وإذ تعرب عن قلقها لأن بعض البلدان الفقيرة المثقلة بالديون لا تزال ترزح تحت أعباء ديون ضخمة وعليها أن تتجنب تراكما جديدا لأعباء ديون لا يمكن تحملها بعد بلوغ نقطة الإنجاز في إطار المبادرة،

وإذ تشدد على أهمية القدرة على تحمل الديون وفعالية إدارة الدين في الجهود الرامية إلى بلوغ الأهداف الإنمائية على الصعيد الوطني، وضرورة قيام البلدان بتوجيه الموارد المالية المفرج عنها بفضل تخفيف عبء الدين، عن طريق خفض الديون أو إلغائها على وجه الخصوص، نحو أنشطة تخدم أهداف القضاء على الفقر والنمو الاقتصادي المطرد والتنمية المستدامة وتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية،

وإذ تشدد على أن القدرة على تحمل الديون أمر أساسي لدعم النمو، وإذ تبرز أهمية تلك القدرة في الجهود الرامية إلى بلوغ الأهداف الإنمائية على الصعيد الوطني، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، وضرورة قيام البلدان بتوجيه الموارد المالية المفرج عنها بفضل

(٣) انظر القرار ٦٠/١.

تخفيف عبء الديون، عن طريق خفض الديون أو إلغائها على وجه الخصوص، نحو أنشطة تخدم أهداف القضاء على الفقر والنمو الاقتصادي المطرد والتنمية المستدامة وتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية،

واقتناعا منها بأن زيادة سبل النفاذ إلى الأسواق بالنسبة للسلع والخدمات ذات الأهمية التصديرية للبلدان النامية يسهم بشكل كبير في تعزيز قدرة تلك البلدان على تحمل الديون،

١ - **تحيط علما** بتقرير الأمين العام[٤]؛

٢ - **تشدد** على الأهمية البالغة لإيجاد حل فعال وشامل ودائم في الوقت المناسب لمشاكل ديون البلدان النامية، لأن تمويل الديون وتخفيف عبئها بإمكانهما أن يوفرا مصدرا مهما لرؤوس الأموال اللازمة لتحقيق النمو الاقتصادي والتنمية؛

٣ - **تشدد أيضا** على وجوب تقاسم الدائنين والمدينين المسؤولية عن الحيلولة دون نشوء حالات عدم القدرة على تحمل الديون؛

٤ - **تكرر التأكيد** على أن القدرة على تحمل الديون تتوقف على تضافر الكثير من العوامل على الصعيدين الدولي والوطني، وتشدد على ضرورة مراعاة الظروف الخاصة بكل بلد والأثر المترتب على الصدمات الخارجية عند تحليل القدرة على تحمل الديون، وتبرز ضرورة عدم استخدام أي مؤشر بمفرده للتوصل إلى أحكام نهائية بشأن القدرة على تحمل الديون، ومع التسليم، في هذا الصدد، بالحاجة إلى استخدام مؤشرات شفافة وقابلة للمقارنة، تدعو صندوق النقد الدولي والبنك الدولي إلى أن يأخذا في اعتبارهما، لدى تقييمهما مسألة القدرة على تحمل الديون، التغيرات الجوهرية الناجمة، في جملة أمور، عن الكوارث الطبيعية والصراعات والتغيرات في توقعات النمو على الصعيد العالمي أو في شروط التبادل التجاري، وبخاصة بالنسبة للبلدان النامية التي تعتمد على السلع الأساسية، وكذلك عن التطورات المستجدة في الأسواق المالية، لا سيما في البلدان المتقدمة، وأثرها على الاستقرار المالي في البلدان النامية، وأن يواصلا تقديم معلومات بشأن هذه المسألة من خلال منتديات التعاون القائمة، بما فيها المنتديات التي تشترك فيها الدول الأعضاء؛

٥ - **تبرز** أن القدرة على تحمل الديون على المدى الطويل تتوقف على جملة أمور، منها النمو الاقتصادي وحشد الموارد المحلية والتوقعات المتعلقة بصادرات البلدان المدينة، وبالتالي فهي تتوقف على تهيئة بيئة دولية مؤاتية للتنمية، وإحراز تقدم في اتباع

(٤) A/62/151.

سياسات سليمة في مجال الاقتصاد الكلي، ووضع أطر تنظيمية شفافة وفعالة، وتحقيق نجاح في التغلب على المشاكل الهيكلية للتنمية؛

٦ - **تلاحظ** التقدم المحرز في إطار المبادرة المتعددة الأطراف لتخفيف عبء الدين[٤]، وتدعو إلى تنفيذها بالكامل وفي الوقت المناسب وإلى توفير موارد إضافية لكفالة عدم تقليص القدرة المالية للمؤسسات المالية الدولية؛

٧ - **تشدد**، في هذا الصدد، على أن تخفيف عبء الدين ليس بديلا عن مصادر التمويل الأخرى؛

٨ - **تحث** الجهات المانحة على كفالة أن تكون التزاماتها إزاء المبادرة المتعددة الأطراف لتخفيف عبء الدين والمبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون مكمّلة لتدفقات المعونة القائمة، وتشدد على أنه لا بد للجهات المانحة من تقديم تعويض كامل على أساس التقاسم المنصف للأعباء الناجمة عن التكاليف التي تتكبدها المؤسسات المالية ذات الصلة فيما يتعلق بالمبادرة المتعددة الأطراف لتخفيف عبء الدين، وتعرب عن القلق إزاء بطء وتيرة الإنجاز في عملية تخفيف عبء الدين؛

٩ - **تلاحظ مع القلق** أنه، على الرغم من التقدم الذي تحقق، لم تتمكن بعض البلدان التي بلغت نقطة الإنجاز الخاصة بالمبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون من إدامة قدرتها على تحمل الديون، وتؤكد أهمية تشجيع الاقتراض والإقراض بشكل مسؤول وضرورة مساعدة تلك البلدان على إدارة عمليات الاقتراض التي تقوم بها وتجنب تراكم ديون يتعذر تحملها، بوسائل منها استخدام المنح والقروض التساهلية، وتسلم بالدور الهام للإطار المشترك بين صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لتعزيز قدرة البلدان المنخفضة الدخل على تحمل الديون، لكنها تدعو إلى مواصلة استعراض هذا الإطار، وتشجع على المشاركة الكاملة للحكومات المقترضة في صياغة وتكييف معايير القدرة على تحمل الديون مع الظروف الخاصة بها، مع ضمان الخضوع للمساءلة أمام الرأي العام والدخول في حوار مستنير؛

١٠ - **تكرر تأكيد** دعوتها للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي إلى إبقاء مجمل الآثار المترتبة على إطار تعزيز قدرة البلدان المنخفضة الدخل على تحمل الديون قيد الاستعراض، وتدعو إلى توخي مزيد من الشفافية والموضوعية في حساب التقييمات الخاصة بالسياسات القطرية والتقييمات المؤسسية، وإلى تكثيف التعاون مع الشركاء الآخرين في التنمية والنظر في الأخذ بمنهجيات إضافية لإجراء تلك التقييمات، وتحيط علما بالكشف عن تقديرات أداء البلدان التي قامت بها المؤسسة الإنمائية الدولية والتي تشكل جزءا من هذا

الإطار، وتدعو إلى إسماع صوت البلدان النامية وزيادة مشاركتها في إدارة مؤسسات بريتون وودز، لما لذلك من أهمية حاسمة في إيجاد إطار يكون ذا فعالية أكبر ويخدم أهداف التنمية لتحليل التقييمات المؤسسية والقدرة على تحمل الديون؛

١١ - **ترحب** بالجهود التي تبذلها البلدان الفقيرة المثقلة بالديون وتشجعها، وتهيب بهذه البلدان أن تواصل تعزيز سياساتها الداخلية وإدارتها الاقتصادية، وتهيئ بيئة محلية مؤاتية لتنمية القطاع الخاص وتحقيق النمو الاقتصادي والحد من الفقر، بما في ذلك وضع إطار مستقر للاقتصاد الكلي وإيجاد أنظمة شفافة ومسؤولة في مجال المالية العامة وإشاعة مناخ تجاري سليم وبيئة استثمارية يمكن التنبؤ بها، **وتدعو**، في هذا الصدد، الدائنين من القطاعين الخاص والعام الذين لا يشاركون حتى الآن بالكامل في المبادرات المتعلقة بتخفيف عبء الدين إلى زيادة مشاركتهم بقدر كبير في إنجاز عملية تخفيف عبء الدين، وتدعو مؤسسات التمويل الدولية والجهات المانحة إلى مواصلة تقديم التمويل الملائم وبشروط ميسرة بالقدر الكافي؛

١٢ - **تؤكد** أن تخفيف عبء الدين يمكن أن يؤدي دورا أساسيا في الإفراج عن موارد ينبغي توجيهها نحو أنشطة تخدم الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية، وتدعو إلى النظر في تدابير ومبادرات إضافية ترمي إلى كفالة القدرة على تحمل الديون على المدى الطويل من خلال زيادة التمويل القائم على المنح، وإلغاء الديون المتعددة الأطراف والثنائية الرسمية للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون بنسبة ١٠٠ في المائة، والقيام، حسب الاقتضاء وعلى أساس كل حالة على حدة، بتخفيف عبء الدين أو إعادة هيكلته إلى حد كبير لفائدة البلدان النامية المنخفضة والمتوسطة الدخل غير القادرة على تحمل عبء ديونها وغير المشمولة بالمبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، وكذلك استكشاف آليات من أجل التصدي على نحو شامل لمشاكل ديون تلك البلدان؛

١٣ - **تشجع** نادي باريس على أن يراعي، عند معالجة مسألة ديون البلدان المدينة المنخفضة والمتوسطة الدخل التي لا تشملها المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، قدرة تلك البلدان على تحمل الديون في الأجل المتوسط، إلى جانب الثغرات التي تواجهها في التمويل، وتحيط علما مع التقدير بنهج إيفيان الذي يتبعه نادي باريس في وضع شروط لتخفيف عبء الدين مكيفة حسب الاحتياجات الخاصة للبلدان المدينة، مع الإبقاء على عمليات إلغاء الدين بالنسبة للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون؛

١٤ - **تؤكد ضرورة** إيجاد حلول شاملة لمشاكل ديون البلدان النامية المتوسطة الدخل التي تواجه أيضا أعباء ديون متزايدة لكنها تُستبعد من عمليتي المبادرة المتعددة

الأطراف لتخفيف عبء الدين والمبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، وذلك لمساعدتها على تلبية احتياجاتها الإنمائية، بما فيها الاحتياجات المالية والتقنية والتكنولوجية؛

١٥ - **تلاحظ مع القلق** أن الإطار الحالي لتعزيز القدرة على تحمل الديون، المستخدم في تحليل حالة الديون الخاصة بالبلدان المتوسطة الدخل، يركز أساسا على ديناميكية الديون المتوسطة الأجل وليس ملائما لمعالجة المسائل المتعلقة بالقدرة المالية على الوفاء بالديون؛ وتدعو إلى تكملة هذا الإطار بأدوات أخرى ملائمة لتحليل تلك المسائل، وتشدد على ضرورة وضع نُهُج لتسوية الديون تركز بالأساس على القدرة على تحمل الديون في الأجل الطويل بدلا من الأهداف المتوسطة الأجل؛

١٦ - **تلاحظ** أن البلدان النامية المنخفضة والمتوسطة الدخل غير المشمولة بمبادرات تخفيف الدين القائمة تواجه أيضا قيودا خاصة في ما يتعلق بحشد الموارد اللازمة لتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، ولذلك ينبغي أن تستفيد أكثر من المساعدة الإنمائية الرسمية؛

١٧ - **تؤكد أيضا ضرورة** النظر، حسب الاقتضاء وعلى أساس كل حالة على حدة، في إجراء تخفيف ملموس في عبء الديون التي تنوء بها البلدان النامية المنخفضة والمتوسطة الدخل غير القادرة على تحمل ديونها وغير المشمولة بالمبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، أو في إعادة هيكلة تلك الديون، فضلا عن استكشاف آليات مبتكرة لمعالجة مشاكل الديون التي تواجهها تلك البلدان معالجة شاملة، وتؤكد ضرورة تحقيق ذلك على نحو لا ينتقص من موارد المساعدة الإنمائية الرسمية، مع الحفاظ في الوقت ذاته على السلامة المالية للمؤسسات المالية المتعددة الأطراف؛

١٨ - **تدعو** الدائنين والمدينين إلى أن يواصلوا، عند الاقتضاء، وعلى أساس التراضي، استكشاف سبل استخدام آليات مبتكرة من قبيل عمليات مبادلة الديون، ومنها عملية ''تبديل الديون بأسهم في مشاريع الأهداف الإنمائية للألفية''؛

١٩ - **تؤكد ضرورة** مواصلة اتخاذ تدابير فعالة لمعالجة مشاكل ديون أقل البلدان نموا، بطرق من بينها إلغاء الديون الثنائية والمتعددة الأطراف المستحقة على تلك البلدان للدائنين من القطاعين العام والخاص؛

٢٠ - **تدعو** البلدان المانحة إلى مواصلة جهودها من أجل زيادة المنح الثنائية للبلدان النامية، آخذة التحليلات الخاصة بقدرة كل بلد على حدة على تحمل الديون في الاعتبار، وهو ما من شأنه أن يسهم في تعزيز القدرة على تحمل الديون في الأجلين المتوسط والطويل،

وتسلم بضرورة تمكين البلدان من الاستثمار في عدة قطاعات، منها الصحة والتعليم، مع المحافظة في الوقت نفسه على القدرة على تحمل الديون؛

٢١ - **تلاحظ** الاضطرابات الحالية في الأسواق المالية المرتبطة بالمنتجات المالية غير الشفافة، وتعرب عن قلقها إزاء ما قد يترتب على تلك المنتجات من انعكاسات سلبية على الجهود الإنمائية للبلدان النامية، وتشدد على ضرورة توخي مزيد من الشفافية في تلك المنتجات المالية؛

٢٢ - **تلاحظ** أن وكالات تقدير الجدارة الائتمانية تقوم بدور مهم في تحديد فرص نفاذ البلدان إلى الأسواق الدولية لرؤوس الأموال وتكاليف ذلك الاقتراض؛ كما أن الأحداث الأخيرة تبين أن تلك الوكالات قد تؤثر على الاستقرار المالي حتى عندما تقوم بتقدير صكوك الدين الخاصة، وتهيب، في هذا الصدد، بالمؤسسات المالية والمصرفية الدولية أن تزيد شفافية ومسؤولية آليات تقدير المخاطر، وتشدد على أنه ينبغي لتقييمات المخاطر التي يجريها القطاع الخاص أن تزيد إلى أقصى حد من استخدام مقاييس دقيقة وموضوعية وشفافة؛

٢٣ - **ترحب** بجهود المجتمع الدولي وتهيب به إبداء المرونة، وتؤكد ضرورة مواصلة تلك الجهود لمساعدة البلدان النامية الخارجة من صراعات، ولا سيما البلدان المثقلة بالديون والفقيرة، على إنجاز خطوات إعادة التعمير الأولى اللازمة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛

٢٤ - **تهيب** بالجهات الدائنة أن تبدي المرونة تجاه البلدان النامية المتضررة من الكوارث الطبيعية حتى تمكنها من التصدي لشواغلها المتعلقة بالديون؛

٢٥ - **ترحب كذلك** بجهود المجتمع الدولي وتهيب به أن يدعم بناء القدرات المؤسسية في البلدان النامية لإدارة الأصول والخصوم المالية، وأن يعزز إدارة الديون التي يمكن تحملها باعتبارها جزءا لا يتجزأ من استراتيجيات التنمية الوطنية؛

٢٦ - **تدعو** مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي إلى القيام، بالتعاون مع اللجان الإقليمية ومصارف التنمية وغيرها من المؤسسات المالية المتعددة الأطراف ذات الصلة والجهات المعنية، بتكثيف التعاون فيما يتصل بأنشطة بناء القدرات في البلدان النامية في مجال إدارة الدين والقدرة على تحمل الدين؛

٢٧ - **تدعو** البلدان المانحة إلى مواصلة جهودها من أجل زيادة الدعم المالي لأنشطة بناء القدرات في البلدان النامية في مجال إدارة الدين والقدرة على تحمل الدين، ولا سيما للأنشطة التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة؛

٢٨ - **تهيب** بجميع الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة اتخاذ التدابير والإجراءات الملائمة لتنفيذ التزامات واتفاقات وقرارات المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة، وبخاصة ما يتعلق منها بمسألة مشاكل الديون الخارجية للبلدان النامية، وتدعو مؤسسات بريتون وودز والقطاع الخاص إلى القيام بذلك؛

٢٩ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الثالثة والستين تقريرا عن تنفيذ هذا القرار وأن يضمن ذلك التقرير تحليلا شاملا وموضوعيا لحالة الديون الخارجية ومشاكل خدمة الديون التي تواجه البلدان النامية؛

٣٠ - **تقرر** أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الثالثة والستين البند الفرعي المعنون ''أزمة الديون الخارجية والتنمية'' في إطار البند المعنون ''المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي''.